

## المقدمة



### مقدم بهذا الى الكنيست التقرير السنوي الثاني والاربعون لمندوب شكاوى الجمهور.

يستعرض هذا التقرير السنوي لمندوب شكاوى الجمهور، أنشطة مندوبية شكاوي الجمهور للعام 2015. استمرت المندوبية في هذا العام بعملها من أجل الجمهور الإسرائيلي، وخصوصا من أجل الفئات المستضعفة في المجتمع التي ينبغي على المندوبية، أولا وقبل كل شيء، أن تكون بمثابة الناطق باسمهم امام السلطات.

موضوع احترام حقوق الانسان والمواطن, تعزيزه والدفاع عنه اصبح جزءا لا يتجزأ من نشاطات أي سلطه بالحكم الديمقراطي.

نظراً لأهمية ومحورية موضوع حقوق الإنسان والمواطن في حياتنا، قررت خلال فترة ولايتي كمراقب الدولة ومندوب شكاوى الجمهور أن تسعى مؤسسة مراقب الدولة ومندوبية شكاوى الجمهور للتركيز على هذا الموضوع. بخصوص أنشطة المندوبية، كان هذا قرارا سهلا نسبيا للتنفيذ، لأنه ومنذ إنشائها، تعمل المندوبية على حماية حقوق المتوجهين اليها. سيجد المٌطلع على هذا التقرير العديد من النماذج لشكاوى، قد منعت

المندوبية بعد معالجتها، ضرراً جسيماً للحقوق الأساسية: الحق في الخصوصية، حقوق الملكية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، كالحق في السكن والحق في التعليم.<sup>1</sup>

كجزء من الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، يتم التركيز بوجه خاص على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. إن إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، يعني ضمان أن يتمكنوا من الاندماج في المجتمع في جميع نواحي الحياة. وفقاً لذلك، يجب على سلطات الدولة أن تتخذ خطوات عملية لتحقيق المساواة في الحقوق لمثل هؤلاء الأشخاص، حتى وإن كان هذا منوطاً بتكاليف مالية عالية. تعمل العديد من الهيئات في الدولة للحفاظ على حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وتتلقى مندوبية شكاوى الجمهور كل عام شكاوى عديده ومتنوعة تخص هذه الفئة من السكان. أحد فصول هذا التقرير يتناول هذا الموضوع وإنه الى نماذج لشكاوى عده وسبل معالجتها فيما يتعلق بتنفيذ حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في مجالات الحياة المختلفة- الرعاية الاجتماعية، التعليم، اتاحه وتسهيل الوصول، الحق في الحصول على مخصصات.<sup>2</sup>

يتوجه لي كل عام موظفين في مؤسسات عامة ممن يزعمون أنهم يعانون من تنكيل المسؤولين عنهم في اعقاب كشفهم لأعمال فساد في مكان عملهم ويطلبون أن أصدر امراً لحمايتهم ضمن صلاحياتي المحددة بالمادة 45 ج من قانون مراقب الدولة لعام 1958 (النسخة الموحدة). انني أرى في حماية كاشفي الفساد مصلحة وطنية، واستخدم بتوسع صلاحياتي في اصدار أوامر الحماية لمثل هؤلاء الموظفين. و لكن تبين الخبرة الواسعة في معالجة شكاوى كاشفي الفساد انه ليس في جميع الأحوال، يُعطي امر الحماية جواباً شافياً لجميع المشاكل التي تواجه المشتكين وأبناء أسرهم: العزلة الاجتماعية وبين زملاءهم في العمل، الصعوبة في ايجاد عمل بديل، ضغوط نفسية واقتصادية واكثر من ذلك. لكل ذلك، وجنبا الى جنب، مع استيضاح تلك الشكاوى، بدأت المندوبية وبمساعدة مهنيين، في مرافقة هؤلاء المشتكين وأبناء أسرهم، ممن يطلبون ذلك، في مساعدتهم على مواجهة

1 انظروا فصول في موضوع حماية حقوق الانسان، ص 34-56، وفي موضوع حماية الحقوق الاجتماعية ص 57-77، وفي موضوع دفع الديون وجباية الديون 124-139  
2 ص 60-67.

الصعوبات التي تواجههم نتيجة لكشفهم أعمال الفساد وبغض النظر عن عملية استيضاح الشكوى ونتائجها. بالإضافة الى ذلك، يتم توجيه كاشفي الفساد ممن يعانون من تهديدات أو أذى الى سلطة حماية الشهود التابعة لوزارة الأمن الداخلي، لبحث ما اذا كانوا يستحقون الحماية والمساعدة. مفوض خدمة موظفي الدولة، والمدير التنفيذي لدائرة التوظيف، استجابوا لطبي بالمساعدة في ايجاد عمل بديل للمشتكين الذين يرغبون في ذلك.<sup>3</sup>

نشاطات مندوبية شكاوى الجمهور لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وكذلك محاربتها للفساد العام، من خلال حماية كاشفي الفساد، تندمج مع النشاطات الواسعة النطاق لرقابه الدولة في هذه المجالات. اذرع مكتب مراقب الدولة ومندوب شكاوى الجمهور، يعملان معا وجنبا الى جنب، لتعزيز النظام الديمقراطي في إسرائيل.<sup>4</sup>

لا يمكن إنهاء هذه المقدمة دون ابداء التقدير لموظفي المندوبية ومديريها، الذين يقومون بعملهم بأمانة ومهنية، من أجل مساعدة المتوجهين الكثر في محتهم، والتخفيف عليهم في تواصلهم مع السلطات.

يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)  
مراقب الدولة  
ومندوب شكاوى الجمهور

القدس، حزيران 2016

3 حول نشاطي لحماية كاشفي الفساد ولزياده الوعي لعملهم. انظروا في فصل "حمايه كاشفي الفساد" ص 92-95  
4 دور مراقب الدولة ومندوب شكاوى الجمهور في تعزيز النظام الديمقراطي، انظر كلمة ألقاها أمام مؤتمر سديروت للمجتمع والصدقة، 25.11.14.